

Distr.: General
8 June 2016
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الخاص للأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخين ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (الجلسة ٥١٦) و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ (الجلسة ٥٢٩). ويعرض التقرير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية تقييم أجريت مؤخراً للحالة في دارفور وللتقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية المتعلقة بالعملية المختلطة، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦. وأكون ممتناً لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

وقد قامت أيضاً رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني - زوما، من جانبها، باتخاذ التدابير المناسبة لعرض التقرير على أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

(توقيع) بان كي مون



التقرير الخاص للأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

[الأصل: بالإنكليزية]

أولا - مقدمة

١ - في قرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (٢٠١٥)، وبياني مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (الجلسة ٥١٦) و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ (الجلسة ٥٢٩)، مدد المجلسان ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) لفترة ١٢ شهرا، وكررا الإعراب عن موافقتهما على الأولويات الاستراتيجية المنقحة للبعثة، المبينة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤)، وهي: (أ) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني؛ (ب) حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ (ج) دعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق التدابير الرامية إلى التصدي لأسبابه الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأكد المجلسان كذلك أن أي تنقيح للعملية المختلطة ينبغي أن يستند إلى التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية المبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/771)، التي نقحت بعد ذلك في تقريره المؤرخين ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/138) و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/279)، المرفق).

٢ - ويعرض هذا التقرير نتائج تقييم أُجري للحالة في دارفور والتقدم المحرز صوب تنفيذ هذه النقاط المرجعية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦. وقد أُجري التقييم بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والعملية المختلطة، وهو يقدم توصيات بشأن ولاية البعثة في المستقبل. كذلك استُرشد في التقييم بالتحليل الذي أُجري للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لتحديد مدى ملاءمة قوام القوات لأداء المهام، والذي يقدم توصيات بشأن كيفية تحسين الفعالية التشغيلية للعملية المختلطة. وأخيرا، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن حالة المناقشات الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان بشأن استراتيجية خروج العملية المختلطة، كما يقدم توصيات بشأن سبل المضي قدما.

ثانياً - لمحة عامة عن ديناميات النزاع والحالة الإنسانية والتطورات السياسية

ألف - ديناميات النزاع

٣ - تواصل النزاع في دارفور، في ظل غياب التقدم نحو إبرام اتفاق سياسي شامل يعالج الأسباب الجذرية للعنف. فقد استمر القتال بين قوات حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، استمر الاقتتال الطائفي وحوادث العنف ضد السكان المدنيين من جانب الجماعات والمليشيات الإجرامية في الانتشار، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل احتواء تلك الحالة. ولا يزال المدنيون في جميع أنحاء المنطقة يتحملون عواقب الحالة الأمنية المتقلبة، إذ شهد عام ٢٠١٦ عمليات نزوح جديدة لعشرات الآلاف من الأشخاص، كما ظل نحو ٢,٦ مليون شخص في حالة نزوح في دارفور.

القتال بين حكومة السودان والحركات المسلحة

٤ - في أعقاب المرحلتين الأوليين من الهجوم العسكري الذي شنته حكومة السودان (من شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥)، المعروف باسم "عملية الصيف الحاسم"، والذي أدى إلى إضعاف حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في دارفور بشكل كبير، لم تتلق العملية المختلطة أي تقارير عن وقوع أي قتال بين القوات الحكومية وهاتين الحركتين المسلحتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء ادعاء جيش تحرير السودان/فصيل ميناوي أنه قام بصد هجوم شنته قوات الدعم السريع على وادي المغرب، شمال كتم، في شمال دارفور. وبعد أن حصرت القوات الحكومية جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جغرافية محدودة جداً في جبل مرة في أوائل عام ٢٠١٥، ركزت أحدث هجوم عسكري لها على اقتلاع الحركة المسلحة من المنطقة الجبلية. وقاوم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد الوصول إلى تلك النتيجة، من خلال حرب غير متناظرة وقوات سريعة التحرك استغلت حضورها الجغرافي المتناثر للحد من تأثير القصف الجوي ومن تقدم قوات الدعم السريع ومشاة القوات المسلحة السودانية.

٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلنت الحكومة عن بدء عملية عسكرية كبيرة تستهدف مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، واهتمت الحركة المتمردة بمهاجمة القوافل المدنية والعسكرية والتجارية في المنطقة ونهبها. وقبل هذا الإعلان، وفي أواخر عام ٢٠١٥، كان المسؤولون الحكوميون قد وصفوا جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بأنه تهديد رئيسي لعملية السلام في دارفور وشرعوا في تعزيز القوات تدريجياً في

عدة مواقع في جبل مرة، يعتقد أنها تحت سيطرة الحركة المسلحة. ومن جانبها، قامت عناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد المتمركزة في المناطق النائية على سفوح جبل مرة بنصب كمائن متفرقة لقوافل القوات الحكومية، لا سيما على الطرق الواصلة بين الفاشر ونيالا وزالنجي. وعقب تعرض قافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية لأحد هذه الكمائن بالقرب من دابانبيرا، شمالي قولو، وسط دارفور، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، احتشدت حول جبل مرة وحدات مشاة إضافية تابعة للقوات المسلحة السودانية، وقوات أخرى، منها قوات الدعم السريع.

٦ - وقد بدأت المرحلة الأخيرة من عمليات مكافحة التمرد التي شنتها الحكومة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بسلسلة من عمليات القصف الجوي لمواقع يفترض أنها تابعة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بالقرب من سورتوبي وطويلة في شمال دارفور ونيرتيبي في وسط دارفور. وبالنظر إلى كثافة الهجمات، احتفى جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بالمناطق الجبلية الواقعة بين نيرتيبي وروكرو، بوسط دارفور، بينما ادعت القوات المسلحة السودانية أنها قد سيطرت على عدة من معاقل الحركة المسلحة في جنوب دارفور، فأمنت بذلك الطرق الرئيسية المؤدية إلى جبل مرة. وبدءاً من ٢٢ كانون الثاني/يناير، قامت القوات الحكومية، بدعم من عمليات القصف الجوي، بشن هجوم بري في شمال شرق وشمال غرب روكرو وشرق وجنوب شرقي نيرتيبي. وادعت قوات الحكومة أنها قد وضعت يدها على معظم أجزاء جبل مرة في القتال الذي نشب إثر ذلك. وادعى، بدوره، جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، بأنه قد صد محاولات الحكومة للاستيلاء على كالكيتينغ، وقيل إنه قد استولى على منطقتي كتروم وكالو، شرقي نيرتيبي.

٧ - وطوال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، استمر القتال البري والقصف الجوي في المناطق الواقعة جنوب غرب روكرو وجنوب شرق قولو في وسط دارفور وشمال كاس في جنوب دارفور. وبعد عدة أيام أفادت التقارير أنها شهدت مقاومة شرسة من جانب جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، أعلنت القوات المسلحة السودانية، في ١٢ نيسان/أبريل، أنها قد استولت على سورونق، جنوب شرق قولو، ووصفتها بأنها معقل التمرد الأخير في جبل مرة. ومع الاستيلاء على سورونق، أعلنت الحكومة انتهاء التمرد في جميع ولايات دارفور الخمس. وقد أفيد بأن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قد تهاجر إلى دايا وتورونق تونقا اللتين تقعان في شرق وجنوب غرب سورونق، على التوالي. وتواصلت التقارير عن القتال والقصف الجوي في جبل مرة، ولا تزال العملية المختلطة عاجزة عن

التحقق من نتائج تلك الأعمال وأثرها على السكان المدنيين، بسبب استمرار رفض الحكومة السماح بالوصول إلى مناطق النزاع في جبل مرة.

النزاع الطائفي

٨ - ترتبط أسباب النزاع الطائفي ارتباطاً أصيلاً بالأسباب التي تقف وراء النزاع الأعم في دارفور. ومن الناحية التاريخية، نشأ أساساً هذا النوع من العنف بين الرعاة الرحل والمجتمعات الزراعية المستقرة على ملكية واستخدام الموارد، من قبيل الأراضي. ومنذ بدء النزاع، فشلت الجهود التي بذلت للتصدي لذلك العنف في توفير حلول مستدامة، بسبب الآثار الاجتماعية والديمقراطية التي يخلفها الجفاف، وعواقب الحرب، وتآكل الآليات التقليدية لتسوية النزاعات، وهياكل إدارة الأراضي. وقد أدى استمرار التمرد وعمليات مكافحته في دارفور إلى استقطاب المجتمعات العربية وغير العربية بشكل ملحوظ، ومن ثم، زيادة حدة القتال الطائفي، لا سيما من حيث تأثيره على السكان المدنيين. وقد ازدادت الحالة تفاقمًا من جراء انتشار الأسلحة على نطاق واسع، وعدم كفاية مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات القضائية، مما ساهم في إيجاد ثقافة الإفلات من العقاب وإضعاف الآليات التقليدية لتسوية النزاعات وعمليات المصالحة. وقد أدى تسليح الميليشيات وتسييس هذه النزاعات إلى تفاقم حدة التوترات واندلاع العنف بصفة منتظمة، إذ ظلت الجهود المبذولة على مستوى الولايات لمعالجة مسألة استخدام الأراضي وتقاسم الموارد وعودة النازحين داخليا وتقديم التعويضات لهم غير كافية.

٩ - وفي عام ٢٠١٥، كان القتال الطائفي سبباً فيما يقرب من ثلث مجموع الوفيات المرتبطة بالنزاع وما يزيد على ٤٠ في المائة من حالات التزوح في دارفور. وظلت المنازعات الرئيسية المتعلقة بملكية الأراضي، مثل المنازعات القائمة بين قبيلتي البرتي والزيادية في المألحة، والكومة، ومليط، في شمال دارفور، بلا حل. وبعد استئناف القتال بين قبيلتي البرتي والزيادية في تموز/يوليه ٢٠١٥، قامت حكومة ولاية شمال دارفور بتيسير التوقيع على اتفاقين منفصلين لوقف الأعمال العدائية بين القبيلتين، بينما جرى نشر قوات إضافية تابعة للقوات المسلحة السودانية في المناطق المتضررة لتحقيق استقرار الوضع.

١٠ - وبالمثل، وعقب محاولات قامت بها السلطات السودانية للتوفيق بين مواقف قبيلتي المعاليا والرزيقات الجنوبية بشأن نزاعهما على ملكية الأراضي في أبو كارينكا وعديلة، شرق دارفور، أدى حادث سرقة ماشية في قرية حور طعان، جنوب لبدو، إلى إشعال فتيل النزاع بينهما مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي أعقاب هذا الحادث، الذي تواكب مع محاولات بذلها والي شرق دارفور لفرض الأمن في الولاية وإعادة التفاوض على اتفاق مروي،

الذي اقترح في شباط/فبراير ٢٠١٥، اهتمت الرزاقات الجنوبية الوالي بالانحياز إلى جانب المعالي في النزاع. وفي أعقاب هجوم شنته ميليشيات الرزاقات الجنوبية في اليوم التالي على مقر إقامة الوالي في الضعين، تم نشر قوات إضافية من القوات المسلحة السودانية في المنطقة العازلة بين الطائفتين لتعزيز الأمن في عاصمة الولاية. وفي غياب عملية المصالحة التي تعالج مسألة الأراضي والموارد، ظلت حدة التوترات بين هاتين الطائفتين مرتفعة، مما أدى إلى وقوع عدة حوادث أمنية في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو.

١١ - وقد أدى انتشار الأسلحة والإفلات من العقاب وعدم كفاية مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات القضائية إلى إدامة السيناريو الذي تصاعد فيه بسهولة عمل واحد من أعمال سرقة الماشية ليتحول إلى نزاع طائفي أعم يتسم بالعنف الشديد. وفي جنوب دارفور، أدى القتال بين قبيلتي السلامات والفلاتة في النضيف في محلية برام في آب/أغسطس ٢٠١٥، إلى مقتل ٨٣ شخصا على كلا الجانبين. وبالرغم من توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين القبيلتين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، استؤنف القتال مرة أخرى في شباط/فبراير ٢٠١٦، مما أسفر عن وفاة ٣٥ شخصا. وفي أعقاب الجولة الأخيرة من القتال، اعتقلت السلطات السودانية ٨٠ شخصا يشتبه في ضلوعهم في هذه الاشتباكات. وكرر الطرفان التزامهما باتفاق السلام المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وطالبا بنشر الاتفاق على نطاق واسع، ولا سيما على المستوى الشعبي.

١٢ - ونتيجة لسرقة الماشية أيضا، وقع قتال بين بني هلبة والمساليت وبين أولاد رحمة والقمر في مناطق تقع جنوب وشرق الجينية في غرب دارفور. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، هاجمت الميليشيات المدججة بالأسلحة قرى يقطنها الزغاوة في أنكا ومناطق محيطة بها، بشمال دارفور، فقتلت ما لا يقل عن سبعة مدنيين وحرقت المنازل وتسببت في نزوح حوالي ١٥٠ أسرة إلى مخيم للنازحين داخليا في أم برو، في شمال دارفور. وظلت النزاعات بين المزارعين والرعاة الرحل فيما يتعلق باستخدام الأراضي الزراعية وإمكانية الوصول إليها بارزة في جميع أنحاء دارفور خلال موسم الزراعة الذي يتزامن مع هجرة الماشية بين الشمال والجنوب من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام.

باء - الحالة الإنسانية

١٣ - خلال السنة الماضية، تسبب النزاع في دارفور في نزوح المزيد من المدنيين، مما فاقم حالة النزوح القائمة التي يعاني منها عدد كبير من السكان منذ أمد طويل، وأثر في قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية وعلى أمنهم الغذائي وفرصهم في كسب العيش.

وساهم النزاع في تلويت ٧١ قرية بمتفجرات جديدة من مخلفات الحرب، حيث عُثر فيها على ٥٣٣ مادة من المواد المتفجرة وجرى التخلص منها. وقدرت الجهات الفاعلة الإنسانية عدد النازحين داخلياً في دارفور بما يفوق ٢,٦ مليون شخص، من بينهم ١,٦ مليون شخص لا يزالون في المخيمات، وما لا يقل عن مليوني شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويواجه حوالي ٢,٧ مليون شخص الآن في دارفور أزمة أو حالة الطوارئ فيما يتعلق بالأمن الغذائي. ورغم أن بعض هؤلاء النازحين قد عادوا إلى ديارهم، بما في ذلك ما يقدر بنحو ٧٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية عام ٢٠١٥، فإن كثيرين اختاروا البقاء في المخيمات أو في المستوطنات والمناطق الحضرية. وتمثلت الشروط الأولية المطلوبة لعودتهم والتي تكررت الإشارة إليها أكثر من غيرها في توافر ظروف السلامة والأمن وملكية الأرض وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهناك ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني إضافيين لا يزالون في تشاد. وهناك أيضاً ما يناهز ٥٠ ٠٠٠ من جنوب السودان قد وصلوا مؤخراً إلى شرق وجنوب دارفور.

١٤ - وتعرض عشرات الآلاف للتشريد حديثاً نتيجة لاستئناف القتال في جبل مرة منذ بداية عام ٢٠١٦. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦، كان الشركاء في المجال الإنساني قد تحققوا من هوية حوالي ٦٨ ٠٠٠ شخص قد اضطروا إلى الفرار من ديارهم بسبب النزاع، لا يزال ما يناهز ٦٥ ٠٠٠ منهم نازحين. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير، ما زال يتعين التحقق منها، بأن ما يصل إلى ١٠٦ ٠٠٠ شخص قد تعرضوا للتزوح. وفي شمال دارفور، استمرت عملية الاستجابة الإنسانية لصالح حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص كانوا قد نزحوا حديثاً في سورتوني وطويلة وكبكاية وشنقل طوباوية. والجهود جارية حالياً للتحقق من صحة أرقام النازحين بعد أن جرى في شباط/فبراير تعليق عملية تسجيل أولي نظمها المنظمة الدولية للهجرة. وفي وسط دارفور، لا تزال الجهات الفاعلة الإنسانية غير قادرة على التحقق بصورة مستقلة من التقارير المتعلقة بالتزوح. وقد أفادت الحكومة بوجود أكثر من ١٥ ٠٠٠ نازح داخلي جديد في الولاية. وفي جنوب دارفور، جرى التبليغ عن وجود ١٦ ٧٠٠ نازح، سُجِّل منهم أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص.

١٥ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وخلال زيارة إلى دارفور، أعلن النائب الثاني لرئيس السودان، حسبو محمد عبد الرحمن، عن اعتزام الحكومة ”وضع حد للتزوح في دارفور قبل حلول عام ٢٠١٧“، وقال إنه سيطلب من النازحين داخلياً الاختيار بين العودة إلى أماكنهم الأصلية أو أن يعاد تصنيفهم بحيث يصبحون جزءاً من سكان المخيمات التي يقيمون فيها حالياً. وأشارت الحكومة في وقت لاحق إلى أنها، في إطار ما وُصف بأنه عملية

طوعية، سوف توفر للنازحين داخلياً الأمن والتعليم والرعاية الصحية والمياه وغيرها من الخدمات، وربما حتى الأراضي بالنسبة لمن جُردوا من أراضيهم أثناء النزاع. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإن هذه التدابير تشكل الخطوة المنطقية التالية في عملية التنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور في أعقاب الاستفتاء الإداري في دارفور وقرب انتهاء ولاية السلطة الإقليمية لدارفور.

جيم - التطورات السياسية

١٦ - في البيان المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى فريق الاتحاد الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مواصلة تعاونه مع أصحاب المصلحة السودانيين من أجل كفالة إجراء عملية حوار وطني تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية، وتيسير المفاوضات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين.

١٧ - وفي أعقاب تشكيل حكومة السودان الجديدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، حافظ حزب المؤتمر الوطني الحاكم على موقفه القائل بأن عملية الحوار الوطني تظل مسألة ذات طابع وطني، ورفض عقد اجتماع سابق للحوار تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وواصلت الأطراف الرئيسية من أحزاب المعارضة السياسية والحركات المسلحة في السودان الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع من أجل تحديد شكل عملية الحوار ووضع الشروط المسبقة اللازمة لمشاركتها، لا سيما فيما يتعلق بضمان الأمن لأعضائها.

١٨ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، افتتح رئيس السودان، عمر حسن البشير، مؤتمر الحوار الوطني في الخرطوم، بعد قرابة عامين على إعلانه أول مرة عن مبادرته لتسوية النزاعات والأزمات السياسية في السودان. وعلى الرغم من أن الأطراف الرئيسية من أحزاب المعارضة والحركات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني قد قاطعت هذه العملية، إلا أن الحوار قد حضره ١١٢ حزباً سياسياً و ٣٠ جماعة مسلحة، كانت في معظمها فصائل منشقة عن الحركات الرئيسية. وقد شكّلت، في إطار هذا الحوار، لجان متخصصة معنية بالسلام والوحدة والاقتصاد والحريات والحقوق الأساسية وقضايا الهوية والعلاقات الخارجية ومسائل الحوكمة والتنفيذ بصفة عامة. وبحلول أواخر شباط/فبراير ٢٠١٦، أُفيد بأنه تم التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجان بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك الهوية السودانية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعملية استعراض الدستور. وفيما يتعلق بمسألة الترتيبات الانتقالية، أُفيد بأن معظم المشاركين من غير حزب المؤتمر الوطني قد أوصوا بإنشاء حكومة مصالحة وطنية مدتها أربع سنوات، على أن يتم ذلك في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد توصيات مؤتمر

الحوار الوطني. وجرى تمديد العملية مرتين، بعد أن كان من المقرر في الأصل إتمامها في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذلك لتمكين اللجان من الانتهاء من المناقشات وإقناع الأطراف الرئيسية من مجموعات المعارضة والجماعات المسلحة بالانضمام إلى العملية. وبعد انتهاء اللجان من أشغالها في ٩ أيار/مايو، أعلنت استعدادها لتقديم تقاريرها إلى الرئيس ومناقشة الترتيبات المتعلقة باعتماد المؤتمر العام للحوار الوطني لتوصياتها.

١٩ - ونتيجة للعقبات التي اعترضت سبيل المضي قدماً بشأن وقف الأعمال العدائية وعملية الحوار الوطني، عقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مشاورات استراتيجية بين الحكومة وأعضاء ائتلاف "نداء السودان" (حزب الأمة القومي، وحركة العدل والمساواة، وحيش تحرير السودان/فصيل ميناوي، والحركة الشعبية لتحرير السودان/فصيل الشمال) في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦. وفي نهاية الاجتماع، وقعت الحكومة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ اتفاقاً بشأن خريطة طريق، عرضه الفريق على الأطراف، ونص الاتفاق على جملة أمور من بينها الاستئناف الفوري للمحادثات بشأن وقف الأعمال العدائية في دارفور والمنطقتين، بما يؤدي إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، وعلى عقد اجتماع عاجل بين "لجنة ٧+٧" المنبثقة من الحوار الوطني وبين ائتلاف "نداء السودان" في أديس أبابا من أجل مناقشة مشاركتها في العملية. وطلبت المعارضة في البداية مزيداً من الوقت لإجراء مشاورات داخلية قبل التوقيع على خريطة الطريق، ثم رفضت خريطة الطريق في شكلها الحالي بحجة أنها تؤيد الحوار الوطني غير الشامل لجميع الأطراف في الخرطوم. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، جدد أعضاء ائتلاف "نداء السودان"، خلال اجتماع لقيادته عُقد في باريس، تأكيد موقفهم الداعي إلى عدم التوقيع على خريطة الطريق، متهمين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بالانحياز إلى الحكومة والالتفاف على توصيات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع تحضيرى بشأن الحوار الوطني. وقد دعا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعارضة إلى التوقيع على خريطة الطريق باعتبارها خطوة هامة لتحديد طريقة عملية تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية وإجراء حوار وطني شامل للجميع وذي مصداقية.

ثالثاً - تقييم النقاط المرجعية

ألف - إقامة عملية للسلام شاملة للجميع عن طريق الوساطة بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

المفاوضات بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة

٢٠ - إلخاقاً بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، عقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ محادثات مباشرة ومتزامنة بشأن دارفور والمنطقتين في أديس أبابا. وخلال الاجتماع، قدم الفريق مشروع اتفاق لوقف الأعمال العدائية إلى الأطراف بغية تيسير عمليات توفير المساعدة الإنسانية وتمهيد الطريق أمام مشاركة الجماعات المسلحة في عملية الحوار الوطني. وعلى الرغم من الالتزام بمواصلة المفاوضات، ظل كل من الحكومة وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميناوي على اختلاف بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بدور وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ووساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في المفاوضات المقبلة. وعقدت العملية المختلطة، بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، جولة أخرى من المحادثات غير الرسمية بين الأطراف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في دبري زيت (بيشوفتو)، إثيوبيا، ولكنها لم تسفر عن إحراز أي تقدم في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، واصل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وهو الحركة المسلحة الوحيدة التي تواصل تنفيذ عمليات عسكرية في دارفور، رفضه إجراء أي محادثات مباشرة مع الحكومة خلال هذه الفترة.

٢١ - وكمتابعة للاجتماع الذي عقد في دبري زيت، عقد الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة مشاورات مع قادة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميناوي، في أديس أبابا، في ١٥ نيسان/أبريل، لمناقشة المسائل المتعلقة بعملية السلام. وأعربت الحركتان عن استعدادهما لإجراء مزيد من المحادثات مع حكومة السودان، بتيسير من العملية المختلطة وحكومة قطر. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وفي أعقاب اجتماع آخر عُقد في باريس، أصدرت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميناوي والحركة الشعبية لتحرير السودان/فصيل الشمال بياناً أعلنت فيه عن تمديد إضافي مدته ستة أشهر لوقف الأعمال العدائية من جانب واحد الذي كان قد أُعلن عنه في البداية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ودعت تلك الحركات كذلك فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ إلى تيسير عقد اجتماع بينها وبين حكومة السودان بغية تنفيذ وقف الأعمال العدائية.

الاستفتاء الإداري في دارفور

٢٢ - أُجري الاستفتاء بشأن تحديد الوضع الإداري للمنطقة في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ووفقاً لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، كان الهدف من الاستفتاء هو تحديد ما إذا كانت دارفور ستكون منطقة واحدة أم سيجري الإبقاء على هيكل الولايات الخمس الراهن. ورفضت الحركات غير الموقعة إجراء الاستفتاء رفضاً قاطعاً، في إطار رفضها المستمر لوثيقة الدوحة كاتفاق شامل للسلام، في حين حذر مسؤولو السلطة الإقليمية لدارفور من توقيت إجرائه، مشيرين إلى الافتقار إلى توافق في الآراء في أوساط الفئات التي يستهدفونها في دارفور، لا سيما النازحين داخلياً، وكذلك إلى الأثر المحتمل للحوار الوطني الجاري. وعقب الإعلان عن الموعد المحدد للاستفتاء في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الذي تصادف مع استئناف الاقتتال في جبل مرة، نظم النازحون داخلياً من مخيمات مختلفة في وسط وجنوب وغرب دارفور مظاهرات للاحتجاج على عملية الاستفتاء وعلى الاقتتال الذي وقع في أواسط شباط/فبراير ٢٠١٦.

٢٣ - وجرى التصويت في ١٣٦٨ مركزاً من مراكز التسجيل والاقتراع، في جميع أنحاء دارفور، بدون أي حوادث أمنية كبيرة. وبما أن معايير أهلية المصوتين تشترط الإقامة في دارفور لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، فإن اللاجئين وعدداً من النازحين داخلياً، الذين هُجروا من ديارهم نتيجة لقيام الحكومة بعمليات لمكافحة التمرد، قد جرى استبعادهم من هذه العملية. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعلنت مفوضية الاستفتاء أن ٩٧,٢٧ في المائة من المصوتين اختاروا أن تبقى دارفور على هيكل الولايات الخمس. وأفادت مفوضية الاستفتاء بأن حوالي ٩٠,٧٢ في المائة من المصوتين المسجلين قد شاركوا في العملية (تم تسجيل ١٠٥ ٥٨٥ ٣ أشخاص من أصل ٥٨٨ ٣٠٠ ٤ شخص يحق لهم المشاركة). وقد راقب عملية التصويت كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ورفضت الحركات المسلحة غير الموقعة نتيجة الاستفتاء.

تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٢٤ - كان التقدم بطيئاً في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ونتيجة لذلك، لا يزال عدد من أحكام الاتفاق معلقاً بعد انصرام المواعيد النهائية المقررة. وبسبب عدم الاتفاق بين الحركات الموقعة في السلطة الإقليمية لدارفور، فضلاً عن الفجوات في التمويل وعدم وجود إرادة سياسية كافية، فإن مؤسسات السلطة الإقليمية لدارفور، بما في ذلك ما هو مخصص منها لإعادة البناء وإعادة النازحين داخلياً واللاجئين أو توطينهم من جديد، لم تؤت ثمارها

المتوقعة بعد. وفيما يتعلق بالأحكام التي تناول تقاسم السلطة، ركز التنفيذ بشكل رئيسي على إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق وما يقابلها من تعيينات سياسية دون إحراز تقدم كبير على مسار الحوكمة أو بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور ومفوضية أراضي دارفور.

٢٥ - أما المرحلة الثانية من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، فقد اختتمت في ٢١ محلية في وسط دارفور وشمالها وجنوبها وغربها، وتلتها اجتماعات بين أصحاب المصلحة من أهالي دارفور في الخرطوم. وركزت المناقشات على الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك العنف الطائفي، وتقاسم موارد الطاقة، والعدالة والمصالحة، ودور المجتمعات المحلية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وعقب إتاحة الحكومة ٥٠ في المائة من التبرعات المعلنة، استؤنفت العملية في ٢٦ محلية إضافية في أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٦ - وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية النهائية، قامت العملية المختلطة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبدعم من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، بعملية تسريح في وسط دارفور وغربها للمقاتلين التابعين للأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وتم، بدعم تقني ولوجستي من العملية المختلطة، تسريح ما مجموعه ٤٨٢ ١ من المقاتلين السابقين، من بينهم ١٨٩ ينتمون إلى حركة التحرير والعدالة و ٢٩٣ ١ إلى الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور.

٢٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعلنت الحكومة أنه لن يتم تجديد ولاية السلطة الإقليمية لدارفور، التي تنتهي في تموز/يوليه ٢٠١٦، وذلك في ضوء اقتراب موعد التنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة، بسبب منها إجراء الاستفتاء الإداري وتنفيذ خطط لإعادة النازحين داخليا إلى مواطنهم الأصلية، ونزع سلاح المدنيين. وأشارت الحكومة أيضا إلى أن المفاوضات المتخصصة المنصوص عليها في وثيقة الدوحة ستظل قائمة، ومن الممكن أن تكون مسؤولة أمام الرئاسة.

باء - حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وكفالة سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية

الأمن العيني

٢٨ - ما زال المدنيون في دارفور يعانون من آثار النزاع الناجمة عن القتال بين الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وعن العنف الطائفي، والهجمات التي تشنها الجماعات الإجرامية المنظمة والمليشيات. ومع استئناف القتال في جبل مرة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تلقت البعثة تقارير عديدة عن شن هجمات عشوائية على السكان المدنيين، بوسائل منها القصف الجوي، أسفرت عن حالات تلوث جديدة بمتفجرات من مخلفات الحرب، وحوادث متصلة بذلك، ولم يتسن التحقق من تلك التقارير بسبب عدم سماح الحكومة بالوصول إلى تلك الأماكن.

٢٩ - وأسفر النزاع الطائفي أيضا عن نزوح أعداد كبيرة، كما أحدث تمزقا خطيرا في النسيج الاجتماعي المحلي في بعض أجزاء دارفور. ففي شرق دارفور، على سبيل المثال، نزحت قبيلة المعاليا من عاصمة ولاية، الضعين، نحو الشرق باتجاه عديلة وأبو كارينكا في أعقاب القتال الذي اندلع مع الرزيقات الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي غرب دارفور، أسفرت زيادة الهجمات التي شنتها الجماعات العربية على المساليت والفور والتاما والبرقو عن موجات نزوح جديدة، شملت نحو ٢٠٠٠ فرد من قرية شوستة في محلية بيضا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ونحو ٥٠٠٠ فرد من ١٢ قرية في منطقة مولي بالقرب من الجنيبة و ٣٠٠٠ فرد آخر من ١٧ قرية في أم تجوك في محلية كرينيك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ورغم أن معظم النازحين الجدد في غرب دارفور قد عادوا إلى مواطنهم الأصلية، فلا يزال التهديد قائما باندلاع مزيد من العنف الطائفي.

٣٠ - كذلك استمر النزاع في التأثير بشدة على حالة القانون والنظام في دارفور. واستفاد أفراد الجريمة المنظمة، بمن في ذلك جماعات البدو والمليشيات المسلحة، من الفراغ الأمني في المنطقة لارتكاب مختلف الأعمال الإجرامية، بما في ذلك الاعتداءات على السكان المدنيين ومضايقتهم، والقتل، والاعتصاب، والسطو المسلح، والاختطاف، والحرائق المتعمدة. وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما كان الرعاة العرب يقومون بمنع وصول المزارعين النازحين داخليا في دارفور إلى أراضيهم الزراعية والاعتداء البدني عليهم وتهديدهم ومضايقتهم وإتلاف محاصيلهم. ففي غرب دارفور، على سبيل المثال، قام العرب المسلحون بمنع المزارعين النازحين داخليا بالقرب من مخيماتهم في كريندينق الأول والثاني وكرينيك وسيسي شرق

الجنية من الوصول بحرية إلى أراضيهم الزراعية وطالبوهم بتسديد مبالغ مقابل استخدامها أو بالتنازل عن حقوق ملكيتها خطيا خلال موسم الحصاد.

٣١ - واتخذت الولاية مجموعة من التدابير سعياً للحد من أعمال الإجمام، بما في ذلك نشر قوات أمن إضافية في المراكز السكانية، وفرض حظر على حمل الأسلحة واستخدام المركبات غير المسجلة، وإزالة نقاط التفتيش غير القانونية، واتخاذ إجراءات عقابية ضد أفراد الأمن المتورطين في الجرائم. وقد انعكست هذه التدابير، ولا سيما في شرق دارفور وغربها، في زيادة استياء الجماعات ذات الأصل العربي وأدت إلى زيادة الجرائم التي استهدفت الموظفين الحكوميين. وعلاوة على ذلك، ورغم حدوث انخفاض عام في الحوادث الإجرامية في بعض المراكز السكانية، لا تزال نسبة الإجمام مرتفعة في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في ضواحي المدن وفي المناطق الأكثر بعدا.

بيئة توفير الحماية

حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني

٣٢ - ما زالت ظروف انعدام الأمن الناجمة عن النزاع تفاقم مواطن الضعف لدى المدنيين، مما أدى إلى أعمال قتل، وإصابات جسدية، واختطاف، وأعمال عنف جنسي وجنساني، وعنفي جنسي يتصل بالنزاع. ولا يزال الإفلات من العقاب يشكل تحدياً خطيراً يهدد عملية السلام والمدنيين الذين لا يزالون، في معظمهم، محرومين من الحق في الإنصاف. وقد ازداد عدد انتهاكات القانون الإنساني الدولي منذ بدء "عملية الصيف الحاسم" في شباط/فبراير ٢٠١٤. ولم تحقق السلطات الحكومية في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم ضد المدنيين على يد قوات الأمن التابعة لها، إلا في حالات قليلة، بل عزت تلك الأعمال إلى العناصر الإجرامية المسلحة. وتبين روايات الضحايا والشهود التي جمعتها العملية المختلطة استمرار إحراق القرى، ونهب ممتلكات المدنيين، بما في ذلك الماشية، وتدمير مصادر الرزق البالغة الأهمية لبقاء المدنيين، وكذلك القصف الجوي. غير أنه بسبب الاعتقاد بأن الجناة ينتمون إلى القوات الحكومية وعدم اتخاذ إجراءات من جانب وكالات إنفاذ القانون، يعزف الضحايا والشهود عن إبلاغ السلطات بهذه الانتهاكات.

٣٣ - ويشكل النزاع الطويل وانتشار الأسلحة على نطاق واسع والقتال الطائفي المتكرر عوامل تضيف إلى خطر تعرض المدنيين، وبخاصة النساء والفتيات، للعنف الجنسي والجنساني والعنف المتصل بالنزاع وتأثرهم به في أماكن منها مخيمات النازحين داخليا. وخلال مواسم الأمطار والهجرة، غالبا ما تحدث حالات العنف الجنسي والجنساني خارج المخيمات، عندما

تشارك النساء والفتيات النازحات داخليا في أنشطة كسب العيش من قبيل الزراعة وجمع الحطب. وتكون هذه الحوادث مصحوبة بنهب الممتلكات. ورغم الجهود التي تبذلها العملية المختلطة لتوفير الحراسة الأمنية للنساء والفتيات النازحات داخليا أثناء قيامهن بهذه الأنشطة، فإن التهديدات والعنف، بما في ذلك التحرش الجنسي والاعتصاب، لا تزال مستمرة. وتواجه الناجيات من العنف الجنسي والجنساني طائفة من التحديات، بما في ذلك الوصم الاجتماعي، وتقاعس الشرطة، والعجز الخطير في قدرة قطاع العدل. وقد جعل هذا التقاعس الضحايا يمتنعن عن إبلاغ الشرطة بتعرضهن لحوادث العنف الجنسي والجنساني.

سيادة القانون ونظام العدالة

٣٤ - ما زالت مؤسسات سيادة القانون الرسمية تفتقر إلى القدرات اللازمة لخدمة جميع أنحاء دارفور، سواء من حيث الموارد البشرية أو القدرات المؤسسية، حيث تتضاءل في محليات كثيرة، أو تنعدم كليا، سلطة الحكومة التي تتخذ شكل محاكم ومخافر شرطة ومكاتب ادعاء وسجون وإدارة محلية. فلا توجد محاكم رسمية إلا في ١٩ من أصل ٦٥ محلية، كما لا توجد مخافر شرطة حكومية إلا في ٢٩ من تلك المحليات، وهو ما يعني أن حوالي ثلث سكان دارفور فقط بإمكانهم الوصول إلى مؤسسات العدالة الجنائية. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة الإدارة الأهلية على تيسير إقامة العدالة غير الرسمية أو التقليدية أصابها الوهن الشديد بسبب تسييسها من جانب الحكومة.

٣٥ - ولا تزال أيضا قيود التمويل، التي نشأت بسبب سنوات من عدم كفاية مخصصات الميزانية وبسبب النزاع الدائر في المنطقة، تؤثر سلباً على نظام السجون، مما أدى إلى نشوء العديد من التحديات المؤسسية والهيكلية واللوجستية والمتصلة بالموارد البشرية. ومن بين ١٣ سجنا حكوميا في دارفور، تقع سبعة سجون في شمال دارفور، وثلاثة سجون في جنوب دارفور، وسجن واحد في كل من وسط دارفور وشرقها وغربها. وتؤدي ظروف الاحتجاز التي لا تمثل للمعايير الدولية الدنيا، بما في ذلك الاكتظاظ وانعدام الخدمات الأساسية وخدمات إدامة الحياة، إلى تقويض السلامة العامة والثقة في نظام العدالة الجنائية، فضلا عن حقوق السجناء.

٣٦ - وفي السنوات الأخيرة، نفذت الحكومة تدابير إضافية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، بما في ذلك إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور، وتعيين مدعيها الخاص في عام ٢٠١٢، إلى جانب إجراء تعديلات على القانون الجنائي السوداني دخلت بموجبها جرائم محددة ضمن اختصاص القانون الدولي الإنساني، ونشر مدعين عامين جدد، وتدشين شعبة المحكمة العليا لولايات دارفور في نيالا، بجنوب دارفور. ولم تسفر هذه التدابير

بعدً عن نتائج ملموسة بسبب النزاع المستمر. والنظام القضائي السوداني نظام كافي، كما أن المحكمة الجنائية الخاصة قادرة على المقاضاة في الفضائح والجرائم الخطيرة. غير أن المساءلة لا تزال تشكل موضع قلق بالغ، إذ أن معظم القضايا المسجلة التي باشرت المحكمة الجنائية إجراءات المحاكمة الخاصة بها تنطوي على جرائم أخف ذات طابع جنائي عادي.

حالة النازحين داخليا في دارفور

٣٧ - أثار النزاع في دارفور بشكل ضار للغاية على النازحين داخليا. فمن بين ٢,٦ مليون من النازحين المدنيين، لا يزال نحو ١,٦ مليون يقيمون في ٦٠ مخيما للنازحين داخليا في جميع أنحاء المنطقة. ويقوم ما تبقى منهم في تجمعات مختلفة خارج المخيمات وداخل التجمعات المضيفة. ويقوم أكثر من ٧٦٠ ٠٠٠ من النازحين داخليا في جنوب دارفور، وما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ في شمال دارفور، و ٤٥٠ ٠٠٠ في وسط دارفور، و ٣٨٠ ٠٠٠ في شرق دارفور، وأكثر من ٣٢٠ ٠٠٠ في غرب دارفور.

٣٨ - وأعرب النازحون داخليا في جميع أنحاء دارفور عن رفضهم لخطط الحكومة الرامية إلى إغلاق مخيمات النازحين داخليا، متذرعين بعدم إمكانية العودة الطوعية إلى مواطنهم الأصلية في ضوء عدم وجود اتفاق شامل للسلام ينص على توفير الأمن والاستقرار والعدالة والحصول على الخدمات الأساسية، والتعويض، والحقوق في الأراضي. وعلى وجه الخصوص، شدد النازحون داخليا على استمرار القتال في جبل مرة، بما في ذلك القصف الجوي والهجمات والمضايقات من جانب الميليشيات العربية، واحتلال أراضيهم في مواطنهم الأصلية، باعتبارها من الشواغل الرئيسية. وفي تناقض مباشر مع موقف الحكومة، الذي أوضحه النائب الثاني للرئيس، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، أفاد النازحون داخليا بأن الظروف لم تنتهياً لهم لبدء حياة جديدة في مناطقهم الأصلية أو للاستيطان بشكل دائم في أماكن أخرى. فقد اعتاد الكثير من النازحين داخليا، بعد أن مر على نزوحهم أكثر من عقد من الزمن منذ بداية النزاع في عام ٢٠٠٣، على الحياة في بيئة حضرية وسوف يتوقعون الحصول على مستوى مماثل من الخدمات في مواطنهم الأصلية.

تيسير المساعدة الإنسانية وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم

٣٩ - نظرا للاحتياجات الكبيرة والمتزايدة في دارفور، لا تزال مخصصات الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ تشكل إحدى الأولويات الرئيسية للجهات الإنسانية الفاعلة في دارفور. وواصلت العملية المختلطة تيسير عمل هذه الجهات، وذلك في المقام الأول عن طريق توفير الحراسة المسلحة لإيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع وهيئة بيئة تتوافر

فيها شروط السلامة والأمن لموظفي المساعدة الإنسانية. وقد اعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية اعتمادا كبيرا على هذه الخدمات، ولا سيما في ضوء الظروف الأمنية، والقيود المشددة المفروضة على إيصال المساعدة، وعدم وجود الشرطة الحكومية بأعداد كافية عموما. واعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية كذلك على مواقع أفرقة البعثة في جميع أنحاء المنطقة من أجل تنفيذ برامجها، بما في ذلك التمركز المسبق للمساعدة الإنسانية حيث لا تتوفر مرافق تخزين أخرى آمنة، وكذلك لأغراض السكن. وأثرت أيضا القيود التشغيلية التي تواجهها العملية المختلطة على توفير الحراسة الأمنية للبعثات الإنسانية.

جيم - منع نشوب النزاعات المجتمعية أو التخفيف من حدتها عن طريق الوساطة، وعن طريق اتخاذ تدابير لمعالجة أسبابها الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري

٤٠ - في ظل تزايد مستويات العنف الطائفي خلال السنوات القليلة الماضية، أعلنت السلطات السودانية، ولا سيما على مستوى الولاية، أن صون الأمن يمثل إحدى أولوياتها الرئيسية. وقامت، في إطار الجهود التي تبذلها، بنشر قوات الأمن في المناطق الساخنة، وإنشاء مناطق عازلة بين الجماعات المتحاربة، وعززت مشاركة الحكومات الاتحادية والمحلية وعلى مستوى الولاية في عمليات الوساطة مع المجتمعات المحلية من أجل وقف الأعمال العدائية وإبرام اتفاقات المصالحة، كما قامت في بعض الحالات بإلقاء القبض على الأفراد المتورطين في أعمال العنف.

٤١ - ومؤخراً، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعلنت الحكومة عزمها القيام بحملة لنزع سلاح المدنيين تجمع خلالها الأسلحة غير المشروعة في مرحلتين: مرحلة طوعية محددة زمنياً يتلقى خلالها المالك تعويضاً مالياً، تليها مرحلة إجبارية يخضع خلالها جميع حاملي الأسلحة، باستثناء القوات النظامية، لعملية نزع السلاح. وسعياً لتسوية المنازعات بين المزارعين والرعاة الرحل، قامت حكومة كل ولاية، باستثناء منطقة شرق دارفور التي لها آلياتها المخصصة، بإنشاء لجان لحماية المحاصيل بغرض منع المنازعات بين المزارعين والرعاة الرحل والتخفيف من حدتها وتسويتها. وفي شرق دارفور، أدى نشر القوات الحكومية في لبدو إلى تحسين الأمن، وتولت الآليات التقليدية حل الحوادث البسيطة المتعلقة بإتلاف المزارع.

رابعاً - التحديات التي تكتنف تنفيذ الولاية

٤٢ - لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والجهات الإنسانية الفاعلة تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ الولاية المنوطة بكل منها في دارفور. وخلال هذه الفترة، تعرضت العملية المختلطة لتسع هجمات مسلحة وأعمال إجرامية أخرى (عمليات اقتحام وأعمال سطو ولصوصية وسرقات واختطاف سيارات واعتداءات)، ارتكبتها بصورة رئيسية جماعات إجرامية أو ميليشيات، كما منعت من الوصول وحُرمت من حرية التنقل. وعلاوة على ذلك، فقد تعرقل تنفيذ الولاية بسبب القيود المفروضة، لا سيما من حيث إمكانية الوصول وإجراءات المنع وحالات التأخير في منح التأشيرات للموظفين المدنيين الدوليين وفي الترخيص لشحنات الحاويات في بورتسودان.

٤٣ - وفي محاولة للتصدي على نحو مشترك للعديد من تلك التحديات، حرص الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والعملية المختلطة على التحوار مع الحكومة بشأن معالجة هذه العوائق في إطار الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بين نائب الأمين العام ونائب رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزير خارجية السودان في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واجتماعين ثلاثيين عقدا على المستوى الاستراتيجي في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وفي نيويورك في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦. وشهدت الاتصالات الجارية في هذا الصدد تحسناً مع وصول فريق قيادة العملية المختلطة الجديد وعقد ثلاثة اجتماعات ثلاثية على المستوى التقني بين الحكومة والبعثة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وخلال الاجتماع الثلاثي الذي عقد مؤخراً على المستوى الاستراتيجي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦، أكدت حكومة السودان للمشاركين عزمها معالجة جميع المسائل التشغيلية المتعلقة بالسرعة اللازمة والقيام في غضون فترة أسبوعين باستعراض التقدم المحرز. ولكن على الرغم من هذه التأكيدات، ظلت بعض العوائق التشغيلية الكبيرة مستمرة.

ألف - التأشيرات

٤٤ - منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، شهدت العملية المختلطة زيادة كبيرة في عدد الطلبات المرفوضة للحصول على تأشيرة وحالات التأخير في إصدارها، ولا سيما فيما يخص الموظفين الدوليين في أقسام البعثة المدنية الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بتغيير ممارستها السابقة المتعلقة بتأشيرات إقامة موظفي العملية المختلطة فخفضت فترة التجديد من ١٢ شهراً إلى ٦ أشهر. ونتيجة لذلك، تعطلت أعمال العملية المختلطة في تلك المجالات إلى حد كبير، في حين أثر تزايد حالات عدم اليقين فيما يتعلق

بالموظفين الحاليين والمرتبين في قدرة البعثة على اجتذاب الموظفين الفنيين ذوي المواهب واستبقائهم. وفي الوقت الراهن، يبلغ معدل الشغور العام للموظفين الفنيين المدنيين الدوليين ما نسبته ٣١ في المائة. ولا تزال الأقسام التالية هي الأشد تضررا: حقوق الإنسان (٤٧ في المائة من معدل الشواغر)، وحماية المدنيين (٥٠ في المائة من معدل الشواغر)، والاتصالات والإعلام (٣٣ في المائة من معدل الشواغر)، والأمن (٥٠ في المائة من معدل الشواغر)، وكذلك مركز العمليات المشتركة (٤١ في المائة من معدل الشواغر).

٤٥ - وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦، وافقت الحكومة على منح ٢٢٤٧ تأشيرة، من بينها ٩٧ تأشيرة لموظفين مدنيين و ٣٨٦ تأشيرة للعسكريين و ٨٧١ لأفراد الشرطة. أما البقية فكانت للمتقاعدين والزوار الرسميين والمعالين. وفي الوقت نفسه، رُفض ما مجموعه ٣٩ تأشيرة، منها ١٩ تأشيرة لموظفين مدنيين، وتأشيرة واحدة لأحد أفراد الشرطة. وشمل ذلك رفض إصدار التأشيرات لمرشحين مختارين لشغل مناصب عليا هامة مثل وظيفة الموظف الأول للشؤون الإنسانية ووظيفة كبير المستشارين لشؤون حماية المرأة في مرتين مستقلتين بالنسبة لكل منهما. وعلاوة على ذلك، لم يتم تجديد تأشيرتي الإقامة للقائم بأعمال الممثل الخاص المشترك ونائب الممثل الخاص ولرئيس مكتب غرب دارفور إلا لمدة شهرين فقط، بينما رُفض طلبا رئيس المكتب في جنوب دارفور، ونائب رئيس قسم حقوق الإنسان. ومن أصل ٩٧ تأشيرة مدنية رفض منحها منذ عام ٢٠١٥، وافقت الحكومة، في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦، على ١٧ تأشيرة تخص أساسا موظفين فنيين أدرجت أسماؤهم في قائمة تضم ٢٩ تأشيرة ذات أولوية قدمتها العملية المختلطة إلى الحكومة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. وبما أن بعض هؤلاء الموظفين انتظروا مدة طويلة جدا للحصول على تأشيرة الدخول، فقد قبل العديد منهم عروض العمل في أماكن أخرى ولم يبق سوى ١٢ موظفا في سبيلهم إلى الانضمام إلى البعثة. أما التأشيرات الثمانون الأخرى المرفوضة في عام ٢٠١٥، فلم يبق فيها بعد.

باء - التخليص الجمركي

٤٦ - بعد أن أسفر التأخر في تخليص حصص الإعاشة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ عن حالات نقص شديد وانخفاض في المخزونات بحيث أصبحت تغطي أقل من ٢٠ يوما، تم تسوية الوضع مؤقتا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ومع ذلك، ظل حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦ ما مجموعه ٥١١ شحنة محتجزة في بورتسودان في انتظار إفراج الحكومة عنها. ومن بين تلك الحاويات، كانت ٢٠٢ حاوية تحتوي على حصص إعاشة. واستنادا إلى كمية المخزونات الاحتياطية الحالية، يتوقع أن تنفذ

بحلول ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ حصص الإعاشة التي تخصصها العملية المختلطة لوحدها. وتشمل أيضا البنود المتبقية في بورتسودان، وبعضها محتجز منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، مركبات وناقلات أفراد مدرعة ومعدات عسكرية أخرى، وقطع غيار، ولوازم للاكتفاء الذاتي ولوازم طبية، وأعتدة دفاعية. وفي ١٩ أيار/مايو، أُبلغت العملية المختلطة بقرار الوزارة المالية الإفراج عن ١١٨ شحنة من الشحنات (التي تضم ١٨٩ حاوية حصص إعاشة، وخمسة صهاريج مياه، و ٥١ منصة نقالة وطرदा). وتتابع البعثة الأمر مع السلطات بهدف كفالة الإفراج السريع عن الشحنات.

٤٧ - ويعوق بشدة التأخر في تخليص الحاويات التي تحتوي على معدات عسكرية وشرطية قدرة البعثة على حماية المدنيين وحماية أفرادها أنفسهم، وقدرتها على الاتصال وعلى تسيير دوريات رادعة. ففي جنوب دارفور، على سبيل المثال، توجد حاليا كتيبة كاملة بدون أسلحة شخصية، ووحدة عسكرية أخرى غير قادرة على أداء المهام المنوطة بها، حيث إن معظم ناقلات الأفراد المدرعة الخاصة بها إما في بورتسودان أو قيد الإصلاح. ويواجه الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة في جميع أنحاء منطقة البعثة نقصا في لوازم البقاء، بما في ذلك الذخيرة والمعدات الطبية ومعدات الاتصالات، مما أثر أيضا في معنويات القوات عموما.

جيم - إمكانية وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحرية تنقلها

٤٨ - لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تواجه قيوداً شديدة على إمكانية الوصول وحرية التنقل في دارفور، ولا سيما فيما يخص دورياتها وبعثات التحقق الموفدة إلى جبل مرة ومناطق النزاع الأخرى في أعقاب الاشتباكات الطائفية والهجمات على السكان المدنيين. والغالبية العظمى من القيود المفروضة على التنقل هي قيود فرضتها السلطات السودانية في انتهاك لاتفاق مركز القوات. وتتعلل الحكومة في أغلب الأحيان، كمبرر لهذه القيود، بانعدام الأمن والتزامها بحماية العملية المختلطة. بموجب ذلك الاتفاق، فضلا عن الافتقار إلى الموافقة اللازمة. ونتيجة لهذه القيود، لم تستطع العملية المختلطة أن توفد على الفور بعثات تقييمية وأمنية ذات أهمية حيوية إلى مناطق القتال بين القوات الحكومية والحركات المسلحة والمناطق التي تشهد عنفا طائفيًا، من قبيل أجزاء من جبل مرة في وسط دارفور، وأنكا في شمال دارفور، ومولي في غرب دارفور. وشهدت العملية المختلطة أيضا قيودا على الرحلات الجوية ازدادت حدتها عقب استئناف أعمال القتال في جبل مرة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ولا سيما الرحلات الجوية المتوجهة إلى مواقع النازحين المدنيين.

دال - التحديات التي يواجهها الفريق القطري

٤٩ - أبلغت الجهات الفاعلة الإنسانية بانتظام عن إلغاء بعثات مقررة بسبب قيود من بينها رفض طلبات السفر أو التأخير في الموافقة عليها، ولا سيما السفر إلى المناطق الأكثر تضررا من النزاع. وظل الوصول إلى مناطق النزاع في جبل مرة، وبخاصة في وسط دارفور، متعذرا إلى حد كبير. بيد أن بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات تمكنت من الوصول إلى سوق فانقا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١. ووصلت أيضا بعثات التقييم إلى بلدي سوق فانقا وروكرو في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وكانت هذه المرة الأولى التي يصل فيها الشركاء الدوليون إلى روكرو منذ عام ٢٠٠٥. وأجري توزيع أولي للأغذية في نيريتي وتور وقولسو في وسط دارفور، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ولكن لم يسمح بإيفاد أي بعثة لتقييم الاحتياجات أو تقديم المساعدة المتعددة القطاعات. ومنذ استئناف أعمال القتال في جبل مرة، رفض أكثر من ثلث طلبات الوصول على المستوى الميداني. ولم يتسن للجهات الفاعلة الإنسانية أيضا تأمين الوصول في الوقت المناسب إلى النازحين من موالي والمناطق المحيطة بها في الجنيينة، غرب دارفور، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٥٠ - وأثرت القيود المفروضة على التمويل أيضا في الاستجابة الإنسانية. فقد سجلت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ عجزا بنسبة ٤٢ في المائة (أي أكثر من ٤٣٠ مليون دولار)، وبذلك تكون الفجوة قد بلغت للسنة الرابعة على التوالي ما نسبته ٤٠ في المائة أو أكثر. ونتيجة لذلك، اضطرت العمليات الإنسانية إلى تقليص تدخلاتها، ولا سيما في القطاعات ذات الثغرات التمويلية الأوسع، كقطاعات الحماية والعودة والإنعاش والإدماج. وفي الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، كان هناك خمسة شركاء دوليين إما أنهت السلطات عملياتهم أو غادروا دارفور بسبب صعوبات مالية أو تشغيلية. ولئن كانت خطة الاستجابة لعام ٢٠١٦ لم تستكمل بعد، فإنه لم يرد حتى الآن سوى مبلغ ١٠٥ ملايين دولار.

٥١ - ولا يزال الافتقار إلى التمويل اللازم لدعم التنفيذ الفعال لاستراتيجية تنمية دارفور يشكل مسألة أساسية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تلقى صندوق الأمم المتحدة للإنعاش والتعمير والتنمية في دارفور الدفعة الأولى البالغة ١٠ ملايين دولار المخصصة لتمويل ١٢ مشروعا مشتركا بدأت في أربع مناطق في وسط وشمال وغرب دارفور.

خامسا - استعراض مدى ملاءمة قوام القوات لأداء المهام

٥٢ - تم بالتفصيل، في إطار استعراض مدى ملاءمة قوام القوات لأداء المهام، ومع مراعاة تقلب الحالة الأمنية واستمرار نزوح الأشخاص على نطاق واسع في دارفور منذ ١ تموز/يوليه، تقييم القوام المأذون به للعنصر العسكري وعنصر الشرطة ونشرهما. وأوصى بالإبقاء على العدد الحالي من الأفراد النظاميين لتمكين البعثة من الحفاظ على حضور موثوق به في المناطق المتضررة من النزاع من أجل حماية المدنيين. وخلص الاستعراض إلى أنه ينبغي للعملية المختلطة، بغية التنفيذ الفعال لولايتها المتعلقة بحماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية، أن تكفل قدرًا أكبر من المرونة في نشر وحداتها العسكرية.

٥٣ - وبما أنه لا يوجد سوى ١٤ كتيبة منتشرة من أصل قوام مأذون به مكون من ١٦ كتيبة، فإن العنصر العسكري للبعثة يحمل حاليا فوق طاقته. وستواصل البعثة النظر في خيارات تقوم على تعزيز قدرات مواقع الأفرقة بحيث تزداد أهميتها التشغيلية من خلال نشر القوات تعويضا عن عدم القدرة على التنبؤ بإمكانية التنقل. ومن أجل استيعاب هذا التعزيز، سيُنظر في تخفيض القوام في مواقع أخرى أو حتى إغلاقها.

٥٤ - وفي الوقت ذاته، وتمشيا مع تحليل النزاع الوارد أعلاه، اتفق الاستعراض مع العملية المختلطة في خططها الرامية إلى إنشاء مواقع أفرقة جديدة في أنكا بشمال دارفور، وعديلة/أبو كارينكا بشرق دارفور، وأم دخن بوسط دارفور، ولا تزال هذه المواقع في انتظار موافقة الحكومة. وكوسيلة لتحقيق المرونة المرجوة، سيعاد تشكيل الكتيبة السادسة عشرة لتصبح قدرة احتياطية ذات قابلية عالية للتنقل، وفي الوقت نفسه ستكمل وحدة طائرات الهليكوبتر العسكرية المقرر إدخالها الخدمة من قدرة البعثة على الرد السريع.

٥٥ - وفي الوقت الحاضر، يبلغ معدل الشغور في العملية المختلطة ٢٦ في المائة بالنسبة لفرادى ضباط الشرطة، وذلك نتيجة للتأخير في إصدار التأشيرات، وإعادة ضباط الشرطة من بعض البلدان المساهمة بأفراد شرطة إلى الوطن وعدم استبدالهم، والتأخيرات البيروقراطية في نشر هؤلاء الضباط. ونظرا لأهمية فرادى ضباط الشرطة في التعامل مع النازحين داخليا والمجتمعات المحلية، والشرطة الحكومية، والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فثمة حاجة أكبر إلى زيادة وجودهم الميداني. وأوصى الاستعراض بنقل الوظائف من البعثة ومقار القطاعات إلى مواقع الأفرقة التي تعاني من نقص في الموظفين، وكذلك نقلها من مواقع الأفرقة الأقل أهمية من الناحية التشغيلية في الوقت الحالي.

٥٦ - وستقوم الأمانة العامة، بالنظر إلى أهمية ضابطات الشرطة في التفاعل مع النازحين داخليا، بمضاعفة جهودها من أجل زيادة عدد الضابطات من البلدان المساهمة بقوات شرطة. وسيُشرع في عملية نشر أكثر مرونة لوحدات الشرطة المشكّلة عبر حدود القطاعات لكفالة الحماية الكافية للسكان النازحين داخليا. وفيما يتعلق بإدماج الجيش والشرطة، تبين الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتخطيط، ولا سيما في القيام بصورة مشتركة بالتخطيط لحالات الطوارئ استنادا إلى تقييمات التهديدات المشتركة.

سادسا - استراتيجية الخروج

٥٧ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥) والبيانين المؤرخين ٢٢ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/ يوليه ٢٠١٥ الصادرين عن مجلس السلم والأمن، واصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان المناقشات بشأن وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة استنادا إلى النقاط المرجعية التي وضعها مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن. وأجريت هذه المناقشات في إطار اجتماع رفيع المستوى عقد على هامش الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، وعلى هامش ثلاثة اجتماعات ثلاثية عقدت على المستوى الاستراتيجي حتى الآن في عام ٢٠١٦، في أديس أبابا ونيويورك والخرطوم.

٥٨ - وقام الفريق العامل المشترك، الذي أنشئ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان في شباط/فبراير ٢٠١٥ لمناقشة مسألة استراتيجية الخروج، بالاجتماع مجددا في ١٨ نيسان/أبريل في الخرطوم، وفي الفترة من ١٢ إلى ٢٢ أيار/مايو لزيارة ولايات دارفور الخمس. وفي كل ولاية استمع الفريق العامل المشترك إلى إحاطة قدمها الولاية وحكوماتهم، والعملية المختلطة، إضافة إلى ممثلي النازحين داخليا. كذلك اجتمع الفريق مع رئيس سلطة دارفور الإقليمية. وقد عقدت جميع الاجتماعات في جو ودي وبناء.

٥٩ - وقام الفريق العامل المشترك، في أعقاب رحلته إلى دارفور، بعقد مناقشات في الخرطوم، وتقييم تنفيذ النقاط المرجعية واتفق على توصيات سيوفر تنفيذها عناصر لاستراتيجية خروج تمكن من تسليم المهام المقررة إلى حكومة السودان والفريق القطري بشكل تدريجي وعلى مراحل، مع مراعاة الظروف السائدة على أرض الواقع وتوافر الموارد المالية. بيد أن الفريق لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة إعادة هيكلة البعثة وتخفيض قوامها تدريجيا.

٦٠ - وقد نوقشت نتائج اجتماع الفريق العامل المشترك في الاجتماع الثلاثي الحادي والعشرين الذي عقد في ٢٣ أيار/مايو، والذي أيدت خلاله حكومة السودان والاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة جميع توصيات الفريق المتفق عليها، وطلبت إلى الفريق أن يجتمع مجددا لاستعراض تنفيذ توصياته والنقاط المرجعية الثلاث في خلال أربعة أشهر.

سابعاً - التوصيات

٦١ - منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، لم يطرأ تغيير يذكر على طبيعة النزاع في دارفور، ويعزى ذلك إلى ثلاثة عوامل. أولاً، لم يحرز أي تقدم ملموس نحو إيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع، نظراً لأن حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة لم تتوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً. ثانياً، بما أن الأسباب الجذرية للنزاع والآثار المترتبة عنه لا تزال إلى حد بعيد دون معالجة، فإن العنف الطائفي ما زال يشكل مصدراً بارزاً لانعدام الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. ثالثاً، رغم أن حدة الاشتباكات المباشرة بين الحكومة وقوات الحركات المسلحة قد خفت، فقد أدى القتال مع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة إلى مزيد من المعاناة والتروح للسكان المدنيين في دارفور.

٦٢ - ولا تزال الأولويات الاستراتيجية الثلاث للعملية المختلطة، وما يقابلها من نقاط مرجعية، صالحة. ونوصي، في إطار تلك الأولويات، وبالنظر إلى الحالة في دارفور، بأن تركز العملية المختلطة جهودها على مسألتين بوجه خاص: أولاً، حماية النازحين؛ وثانياً، التصدي للتهديد المتزايد الذي يشكله العنف الطائفي في دارفور.

٦٣ - حماية النازحين داخلياً - إن الأوضاع الراهنة في دارفور لا تساعد، في ظل استمرار النزاع المسلح بين القوات الحكومية والحركات المسلحة وانتشار العنف الطائفي والهجمات ضد المدنيين، على عودة النازحين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية على نطاق واسع. ورغم ملاحظة أن الحكومة مصممة على أن يعود النازحون إلى مناطقهم الأصلية أو أن يعاد توطينهم في مناطق نزوحهم، فإن جميع عمليات العودة ينبغي أن تكون آمنة وطوعية وأن تستند إلى الموافقة المستنيرة للنازحين أنفسهم، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كذلك يجب أن تقتصر عمليات العودة بإيجاد حلول دائمة، تشترك فيها جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك النازحون داخلياً والمجتمعات المضيفة، وأن تستند تلك العمليات إلى بيانات أساس موثوقة ومحدثة بشأن احتياجات النازحين أنفسهم وشواغلهم المتعلقة بالحماية وتركيباتهم الديمغرافية ونواياهم. وسوف تدعم العملية المختلطة الجهود التي يبذلها شركاؤها في مجال العمل الإنساني، كما ستوفر الحماية للنازحين أثناء هذه العملية عن طريق تحديد أولويات أنشطتها ومواردها القائمة، استناداً إلى خرائط تبين حالة الحماية في مخيمات المشردين داخلياً، والمناطق المعرضة لخطر حدوث مزيد من التروح،

ومناطق العودة المحتملة في جميع أنحاء دارفور. وستضطلع العملية المختلطة بتنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين في هذا السياق وفقا لمبادئها الحالية الرامية إلى توفير التدابير الوقائية وتلبية الاحتياجات ومبادئها الرامية إلى تهيئة بيئة توفر الحماية. وستواصل البعثة التعاون مع الحكومة والعمل بالتنسيق مع الفريق القطري والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بما يتماشى مع ولايات كل منها ومع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ الإنسانية.

٦٤ - التصدي للعنف الطائفي - اتخذت الحكومة مبادرات شتى من أجل كبح المستويات المرتفعة من العنف الطائفي في دارفور. بيد أن تلك الجهود لا يمكن أن تستمر في غياب استراتيجية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع في دارفور. وتقتضي هذه الاستراتيجية إبرام اتفاق سياسي شامل، بعد إجراء مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن مسائل رئيسية من قبيل الإدارة المنصفة للأراضي والموارد الأخرى، وتقر إقرارا تاما بحقوق كل من المزارعين والرعاة الرحل وتكفل إعمالها، وتمكّن الآليات التقليدية وغيرها من الآليات المحلية لحل النزاعات ومنع نشوبها من أداء عملها، وفي الوقت ذاته تفضي إلى تعزيز القدرة المؤسسية لنظام العدالة الجنائية على الحفاظ على القانون والنظام وضمان المساءلة عن الجرائم.

٦٥ - وبالنظر إلى الطابع المستمر لهذا الشكل من أشكال العنف، واستمرار حدته، ستواصل العملية المختلطة إعطاء الأولوية لجهود تنفيذ ولايتها عن طريق تعزيز الأنشطة الحالية ووضع نهج على نطاق البعثة للتصدي للنزاعات الطائفية. واعتمادا على أنشطة البعثة التي صدر بها تكليف في مجال حماية المدنيين وتقديم الدعم لتسوية المنازعات المحلية، ستستند الاستراتيجية إلى المنع والتخفيف والحماية، بما يشمل بذل الجهود لمعالجة بعض دوافع هذه النزاعات وأسبابها، وإن كان ذلك مؤقتا في معظم الحالات. وعلى وجه التحديد، ستحدد في إطار تلك الاستراتيجية أولويات تخصيص الموارد المتاحة للبعثة من أجل دعم عمليات الوساطة أو المصالحة الجارية وتعزيز آليات الإنذار المبكر، مع التركيز على حماية المدنيين. وللتوصل إلى حلول أكثر دواما، ستعمل العملية المختلطة أيضا مع الفريق القطري على تعزيز قدرة الحكومة والآليات التقليدية لحل النزاعات، وتشجيع الإصلاح، وتعبئة موارد إضافية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف الطائفي.

٦٦ - وينبغي لقيادة العملية المختلطة، مراعاة لاستحالة معالجة الحالة في دارفور إلا في بيئة عمل تحقق المنفعة المتبادلة، أن تستمر في العمل مع الحكومة على تحسين العلاقات القائمة، من أجل تهيئة بيئة عمل آمنة وداعمة للبعثة. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومة جميع الخطوات اللازمة لتمكين العملية المختلطة والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من تنفيذ ولاياتها عن طريق إزالة جميع العوائق المتبقية أمام عملها، وتوفير الوصول الكامل

ودون عوائق وحرية التنقل، وتوفير التأشيرات للموظفين المدنيين الدوليين، وتخليص الشحنات في بورتسودان.

٦٧ - وسوف تؤدي التدابير المذكورة أعلاه إلى تعزيز أثر جهود العملية المختلطة الرامية إلى ضمان حماية أهالي دارفور والعمل من أجل تسوية النزاع. بيد أن النزاع لا يمكن حله في غياب حل سياسي شامل. ونحن نشي على الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والعملية المختلطة لتنشيط عملية السلام في دارفور من خلال العمل مع الحركات غير الموقعة. وبالنظر إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في دارفور، فإن على جميع أطراف النزاع أن تقوم فوراً باستئناف المحادثات المباشرة بحسن نية. ونحث بقوة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على الانضمام إلى عملية السلام، دون أي شروط مسبقة، بغية وقف الأعمال العدائية بوصف ذلك خطوة أولى نحو التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم.

٦٨ - وفي ضوء الحالة الراهنة في دارفور، والتقدم المحدود الذي أحرز نحو الوفاء بالنقاط المرجعية للعملية المختلطة، وريثما يتم تنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك التي سيعززها تحديد تركيز البعثة على حماية النازحين داخليا والتصدي للعنف الطائفي، على النحو المبين أعلاه، نوصي بأن ينظر مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، دون تعديل أولوياتها أو تغيير الحد الأقصى لقوام قواتها وأفراد الشرطة التابعين لها.